

التراث العربي ومناهج المحدثين في الدرس اللغوي

د. رمضان عبد القواب(*)

اللغة» لابن فارس اللغوي (المتوفى سنة 395 هـ)؛ و«المزهر في علوم اللغة وأنواعها» للامام السيوطي (المتوفى سنة 911 هـ). ففي هذه الكتب وغيرها علم كثير، ونظريات لغوية تقف شاحخة أمام بعض ما وصل إليه العلماء، في عصر التكنولوجيا الحديثة، والعقول الإلكترونية.

وعلى الرغم من أن شيئاً غير قليل من هذا التراث اللغوي، قد عفى عليه الزمن، وتجاوزته النظريات اللغوية الحديثة، لانشغاله ببعض الفروض الظنية، والتعليلات الواهية، والجدل العقيم الذي يبعد عن الواقع اللغوي، ونقص الاستقراء، والتعميم السريع للأحكام - فإننا نقع فيه هنا وهناك في بعض الأحيان، على الكثير من الآراء والنظريات التي يظن بعض الناس أنها وليدة الفكر الغربي في عالمنا المعاصر، وما درى القوم أن علماء العربية معاصرون لنا بهذه الآراء، قبل ألف عام أو يزيد.

فإذا كان علم اللغة الحديث ينادي مثلاً بالابتعاد

لا ينكر أحد ما بذله أسلافنا من جهد كبير في البحث والتنقيب، ومشاهدة العرب، وجمع ألفاظ اللغة، وتبويبها في أنواع شتى من الترتيب والتبويب. وفي أبنية الكلمة، ونظام الجملة ووظائف الكلمات في داخل الجمل، نجد عند نحائنا العرب تراثاً ضخماً تباهي به الأمة العربية سائر الأمم في هذا المضمار، منذ وصل إلينا أول كتاب في هذا المجال كاملاً يبهز النفوس ويستحوذ على القلوب، ويبعث على الإعجاب بعقلية مبدعه وتفكير منشئه، وهو كتاب سيبويه النحوي البصري المشهور.

أما كتب فقه اللغة العربية، من تراثنا اللغوي، فإنها حقاً تبعث على الإعجاب والإكبار؛ إذ يظهر في شيء غير قليل من قضاياها، سبق بعض علمائنا القدامى لأحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث، بألف عام أو يزيد. وعلى رأس هذه الكتب: «الخصائص» و«سر صناعة الإعراب» للإمام ابن جني (المتوفى سنة 392 هـ)، و«الصاحبي في فقه

(*) رئيس قسم اللغة العربية - كلية الآداب، جامعة عين شمس.

عن تفضيل لغة ما على غيرها، ويرى «دي سوسير» أبو الدراسات الوصفية الحديثة، أن «موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد، هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها»⁽¹⁾، وهو بهذا يرد على من سبقه من علماء الغرب، الذين كانوا يقومون كل لغة بالنسبة إلى اللغات الأخرى، من جهات متعددة، كجمال الأسلوب، والثروة الكلامية، وضخامة التراث القديم، وغير ذلك من البحوث التي تلعب فيها الأحكام الذاتية لا الموضوعية، دوراً كبيراً.

فإننا نقرأ مثل هذا الذي دعا إليه «دي سوسير» عند بعض علماء العربية، كابن حزم الأندلسي (المتوفى سنة 456 هـ) الذي يقول: «وقد توهم قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات، وهذا لا معنى له؛ لأن وجوه الفضل معروفة، وإنما هي بعمل أو اختصاص، ولا عمل للغة، ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة. وقد قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾ وقال تعالى: ﴿فلما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون﴾، فأخبر تعالى أنه لم ينزل القرآن بلغة العرب إلا ليفهم ذلك قومه عليه السلام، لا لغرض ذلك. وقد غلط في ذلك جالينوس فقال: إن لغة اليونانيين أفضل اللغات؛ لأن سائر اللغات إنما هي تشبه إما نباح الكلاب، أو نقيق الضفادع. وهذا جهل شديد؛ لأن كل سامع لغة ليست لغته ولا يفهمها، فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق»⁽²⁾.

والسليقة اللغوية عند المحدثين من علماء اللغة، لا تعدو - كما يرى أستاذنا المرحوم إبراهيم أنيس⁽³⁾ - أن تكون مرحلة من مراحل إتقان اللغة، عندها لا يكاد يشعر المتكلم بخصائص كلامه، من حيث الأصوات، وأبنية الألفاظ، وتراكيب الجمل، فهو يؤدي الكلام بصورة آلية، دون أن يكون له أي اختيار في هذه النواحي، بل تصدر منه دون تكلف أو تعمّد، وإنما على حسب ما سمع في صغره ممن حوله

من الكبار، وعلى نفس النهج الذي يسلكونه، فالمرء يبدأ حياته مقلداً للغة أبويه، وتصادفه عقبات وعثرات في هذا التقليد، ويمر بمراحل كثيرة قبل أن يصل إلى تلك التي تسمى بمرحلة السليقة. أي أن اكتساب اللغة يبدأ بالتقليد وكثرة المرات، ولا يقال للطفل في أثناء تعلمه لغة أهله وقبل أن يسيطر عليها: إنه يتكلمها بالسليقة، فلا وراثة في السليقة اللغوية، وإنما الأمر كله رهن بالاكْتساب والتقليد والمران، وعلى حسب ما تشكله البيئة، فاللغة مُلك من يتعلمها، لا أثر فيها للوراثة أو الجنس؛ فالطفل الذي يولد من أبوين مصريين، ثم ينشأ بعيداً عنهم في بيئة إنجليزية، يشب وينمو كالإنجليزي تماماً من حيث اللغة. وليس في السليقة اللغوية لدى المحدثين شيء غامض أو أمر سحري، كما كان بعض علماء العربية القدماء يظنون، حين ربطوا بينها وبين البداوة حيناً، أو الجنس العربي حيناً آخر؛ إذ لم يتصوروا أن الأجنبي عن العربية، يمكن أن يتقنها كأبناء العرب، مهما بذل من جهد أو صرف من زمن.

وقد فطن إلى مثل نظرية المحدثين في السليقة اللغوية، العلامة ابن خلدون (المتوفى سنة 808 هـ) فقال: «إعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني، وجودتها وقصورها، بحسب تمام الملكة أو نقصانها... والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال؛ لأن الفعل يقع أولاً، وتعود منه للذات صفة، ثم تتكرر فتكون حالاً، ومعنى الحال أنه صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة، أي صفة راسخة»⁽⁴⁾.

وإذا كان المستشرقون لم يعرفوا العلاقة بين اللغات السامية، إلا منذ القرن الثامن عشر الميلادي، فإن العرب من قدامى اللغويين قد أدركوا هذه العلاقة، منذ فجر التأليف في العربية.

فقد فطن الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة

175 هـ) إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية، فقال: «وكنعان بن سام بن نوح، ينسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية»⁽⁵⁾.

كما عرف أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة 224 هـ) اللغة السريانية وأداة التعريف فيها، وهي الفتحة الطويلة في أواخر كلماتها⁽⁶⁾.

ومثله أبو إسحاق الزجاج (المتوفى سنة 311 هـ) الذي قال: «فأما عيسى عليه السلام، فمعدول عن يشوع. كذا يقول أهل السريانية»⁽⁷⁾، كما قال عن كلمة (قُدُوس): «إن أصل الكلمة سرياني، وإنه في الأصل: قُدُشا. وهم يقولون في دعواتهم: قُدَيْش قُدَيْش، فأعربتة العرب وقالت: قُدُوس»⁽⁸⁾.

وكذلك أدرك ابن حزم الأندلسي (المتوفى سنة 456 هـ) علاقة القربى بين العربية والعبرية والسريانية؛ فقال: «من تدبر العربية والعبرانية والسريانية، أيقن أن اختلافها إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان واختلاف البلدان ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل»⁽⁹⁾.

ويقول الإمام السهيلي (المتوفى سنة 581 هـ): «وكثيراً ما يقع الاتفاق بين السرياني والعربي، أو يقاربه في اللفظ»⁽¹⁰⁾.

كما عرف أبو حيان الأندلسي (المتوفى سنة 754 هـ) اللغة الحبشية، وأدرك العلاقة: بينها وبين العربية، وألف فيها تأليفاً مستقلاً؛ فقال: «وقد تكلمت عن كيفية نسبة الحبش، في كتابنا المترجم عن هذه اللغة، المسمى: بجلاء الغبش عن لسان الحبش. وكثيراً ما تتوافق اللغتان: لغة العرب ولغة الحبش، في ألفاظ وفي قواعد من التراكيب نحوية، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمة التعدية»⁽¹¹⁾.

ومما يعرفه علماء الأصوات في الوقت الحاضر أن الفرق بين الحركات القصيرة والطويلة في اللغة، هو فرق في الكمية لا في الكيفية، بمعنى أن وضع اللسان في كليهما واحد، ولكن الزمن يقصر ويطول في كل

صوت، فإذا قصر كان الصوت قصيراً، وإذا طال كان الصوت طويلاً. والذي يحدّد الطول والقصّر هاهنا، هو العرف عند أصحاب اللغة.

يقول «كانتنيو» في المدى الذي يستغرقه طول الحركة: «يطلق اسم الحركات الطويلة على الحركات التي تمتد فيها لإخراج النفس امتداداً يصير معه مدى النطق بها، مساوياً لمدى النطق بحركتين بسيطتين، وقد يتعدى ذلك»⁽¹²⁾.

ولقد كانت هذه العلاقة بين الطويل والقصير من الحركات، معروفة عند بعض القدماء من اللغويين العرب؛ يقول الخوارزمي (المتوفى سنة 387 هـ): «الواو الممدودة اللينة ضمة مشبعة، والياء الممدودة اللينة كسرة مشبعة، والألف الممدودة مشبعة»⁽¹³⁾.

كما ذكر مثلاً ذلك معاصره أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى سنة 392 هـ) في غير موضع من مؤلفاته فقال: «أعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو؛ فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة؛ فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة... ويدل على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنك متى أشبعت واحدة منهن، حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه»⁽¹⁴⁾.

كما يقول ابن جني في موضع آخر: «الضمة قد تجري تجرى الواو، وهي واو صغيرة، كما أن الكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألف صغيرة. وهذه الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كُنْ مَدَاتٍ؛ نحو رسالة، وصحيفة، وعجوز»⁽¹⁵⁾.

هذا ما يقوله ابن جني، ومنه نفهم أنه أحسّ كما

صعب التفسير؛ لأن العَلَمَ معرفةً كما نعلم. غير أنه يمكن أن يكون في كل عِلْمٍ شيء من الشيوخ، وإن كان أقل من شيوخ النكرة؛ إذ كثيرون يسمون بمحمد وعلي وغيرهما؛ فالتنوين في الإعلام للدلالة على هذا الشيوخ النسبي؛ ولذلك نراه يزول عندما يوصف العَلَمُ بكلمة: «ابن»؛ لأن الدائرة قد ضاقت بهذا الوصف، وأصبح العَلَمُ محدداً غاية التحديد، ببيان النسب؛ ولذلك لا يدخله التنوين في هذه الحالة؛ فيقال مثلاً: «محمد بن علي» وما أشبه ذلك.

وقد أحس ابن جني بهذا التنكير النسبي في الأعلام، فقال: «التنوين دليل التنكير... فإن قلت: فإذا كان الأمر كذلك، فما بالهم تَوَنَّنُوا الأعلام كزيد وبكر؟ قيل: جاز ذلك؛ لأنها ضارعت بألفاظها النكرات؛ إذ كان تَعَرُّفُها معنوياً لا لفظياً؛ لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة»⁽²¹⁾.

وليس حذف التنوين من العَلَمِ الموصوف بابن هنا، بسبب التقاء الساكنين، كما يدعي بعض النحاة؛ «بدليل حذفه من: هِنْدُ بنت عاصم، على لغة من صرف هنداً، وإن لم يلتق هنا ساكنان»⁽²²⁾. ويدل على أن التنوين في الأعلام لتنكيرها كذلك، أنه إذا تحدد تعريف العَلَمِ تحديداً قاطعاً بالنداء، مُنِعَ التنوين؛ كقولنا مثلاً: «يا محمد» و«يا علي».

ومن الأمثلة في الصِّيغ كذلك، ما نقرؤه في كتب الصرف العربية، من أن كلمات مثل: اطمأن، واشمأز، واشرب، وزها: أفعلاً. وهذا يعني أن الهمزة في هذه الكلمات وأمثالها أصلية، وقد ذكر ابن جني ذلك بصراحة؛ فقال: «فأما ازراءُ واضفادٌ ونحو ذلك، فلا تكون همزته إلا أصلاً»⁽²³⁾.

وقد أثبتنا في بحث لنا عن «أثر الوزن الشعري في أبنية العربية»⁽²⁴⁾ أن الشعر العربي لا يقبل ما يقبله النثر من التقاء الساكنين على حدهما، كما يقول النحاة، وهو أن يكون الأول حرف مد والثاني مدغماً في مثله؛ نحو: دابة، وشابّة، والضالّين،

يحس علماء الأصوات من المُحدثين، أن الفرق بين الحركات وحروف المد، ليس إلا فرقاً في الكمية والزمن الذي يستغرقه نطق كل واحد منهما؛ فإنك تقول مثلاً: «ضرب»، ثم تطيل الزمن الذي تستغرقه في نطق الفتحة بعد الضاد، فتصير الكلمة: «ضارب». ومثل ذلك في: «ضوب» المبني للمجهول، وعلاقته «بضرب»، و«مساكين» والفرق بينها وبين «مساكين» وما أشبه ذلك.

ومن دراستنا للغات السامية، نعرف أن التنوين في العربية، علامة على تنكير الاسم تلحق بآخره، في مقابل أداة التعريف التي تلحق أوله. وعلى الرغم من أن جمهرة النحاة العرب، يقصرون دلالة التنوين على التنكير على بعض الأسماء المبنية؛ مثل: «سبيوه» للدلالة على أي إنسان سمى بهذا الاسم⁽¹⁶⁾، فإن بعض قدامى اللغويين العرب كانوا يعرفون بحسهم اللغوي، هذا الذي عرفناه عن طريق المقارنات السامية؛ فهذا هو ابن جني مثلاً يقول: «ويدل عندي على أن حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد، أنه نقض التنوين، وذلك أن التنوين يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف»⁽¹⁷⁾.

كما يقول ابن جني كذلك: «التنوين علم التنكير، والإضافة موضوعة للتعريف»⁽¹⁸⁾. ويقول أيضاً: «التنوين دليل التنكير، والإضافة موضوعة للتخصيص»⁽¹⁹⁾.

وينفي السهيلي ما شاع عند النحاة، من أن التنوين في الأسماء المعربة للتمكين، وإن كان يعدّه علامة الانفصال؛ فيقول: «التنوين علامة للانفصال، وإشعاراً بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكين، كما ظنه قوم»⁽²⁰⁾.

ودخول التنوين - وهو للتنكير كما ذكرنا من قبل - في الأعلام العربية مثل: «محمد» و«علي» أمر يبدو

ومدهاتمتان، واحماراً، واصفاراً، وغيرها.

وأثبت بحثنا ذاك أن الشاعر العربي كان إذا أراد استخدام كلمة من هذه الكلمات في شعره، أقحم فيها همزة لتتواءم هذه الكلمة مع وزن الشعر، وأن بعض الكلمات ظل الأصل فيه شائعاً في النثر، وإن ورد مهموزاً في الشعر؛ مثل: «احماراً» التي وردت عند «كثير عزة» مهموزة في قوله:

وأنت ابن لَيْلى خَيْرُ قومك مَشْهُداً

إذا ما احمارتُ بالعَبِيطِ العوامِلُ⁽²⁵⁾

وكذلك: «ارماداً» التي وردت عند «الحطيئة»

مهموزة كذلك في قوله:

وَضَيَّعْتُ الكِرَامَةَ فارمادتُ

وقَبَضْتُ السُّقَا في جَوْفِ سَلَمٍ⁽²⁶⁾

وكذلك: «اشعالاً» التي استخدمها بعض الشعراء

مهموزة في قوله:

وَبَعْدَ انتهازِ الشَّيْبِ في كُلِّ جانبٍ

عَلَى لِمَتِي حتَّى اشعالَ بَهيمِها⁽²⁷⁾

كما أثبت البحث أن جمهرة كبيرة من هذه الكلمات، شاع استخدامها في الشعر بكثرة ونسي أصلها غير المهموز، فخرجت مهموزة من الشعر، واستخدمت بهذه الصورة الجديدة المهموزة في النثر كذلك. ومما أحصيته من تلك الكلمات: «اجشألاً» النبت، بمعنى: طال والتفت، و«احزألاً» بمعنى: ارتفع، و«ازرأماً» بمعنى: غضب، و«ازلأماً» بمعنى: ولئ مسرعاً، و«اشربأً» بمعنى: ارتفع. و«اشمأز» بمعنى نفر، و«احمأك» بمعنى غضب، و«اطمأن» بمعنى: هبط، أو هداً واستقر، و«اقسأناً» الغود، بمعنى: ييس واشتد.

وُسِرَ المرء كثيراً حين يرى بعض علمائنا القدامى، يسبقون إلى هذه النظرة الحديثة، في الوقوف على أصل هذه الصيغ والتنبيه عليها. ومن هؤلاء أبو حاتم السجستاني (المتوفى سنة 255 هـ) الذي قال: «أصل

اجشألاً: أفعالٌ من الجشَل. ويقال: شَعْرٌ جَشَلٌ، فهِمَزَه كما يهمز بعضهم: احماراً واسوداً، فرارا من التقاء الساكنين، وهما أول الحرف المشدّد، والألف التي قبله»⁽²⁸⁾.

ومنهم أبو منصور الأزهري (المتوفى سنة 370 هـ) الذي ذكر⁽²⁹⁾ - وهو يعدّ أنواع الهمزات في اللغة العربية - الهمزة التي تزداد لثلاثاً يجتمع ساكنان، ومثل لها باطمأن، واشمأز وغيرهما. كما قال عن «اصحأك»: «وأصل هذه الكلمة وما أشبهها ثلاثي، والهمزة فيها مجتلبة»⁽³⁰⁾. وقال كذلك: «ويقال: طَأْمَنَ ظهره إذا حناه، بغير همز؛ لأن الهمزة التي حَلَّت في: اطمأن، إنما حلت فيها حذار الجمع بين الساكنين»⁽³¹⁾. كما قال عن «اقسأناً» والهمزة فيها: «هذه همزة تجتلب كراهة جمع بين ساكنين. وكان في الأصل: اقسأناً يقسأناً»⁽³²⁾.

ومن هؤلاء العلماء العلامة ابن فارس اللغوي (المتوفى سنة 395 هـ) الذي قال: «ازرأماً، إذا غضب. وهذا مما زيدت فيه الهمزة»⁽³³⁾.

ومنهم الزنجشيري (المتوفى سنة 538 هـ) الذي ذكر أن الهمزة في «ازلأماً» بدل من ألف «أفعال»، وأن «الكلمة ثلاثية، فلا تكون الهمزة أصلية، لوضوح اشتقاق الكلمة من قولهم: مَرَّ يَزْلُمُ وَيَحْذِمُ، إذا قارب الخطو مع سرعة»⁽³⁴⁾.

أما في الدراسة التركيبية ونظام الجملة، وهو ما عالجها اللغويون العرب القدامى، تحت اسم «النحو العربي» فإننا حين نقلها تقليباً جيداً، ونتفهم بعمر مناهج نحاة العربية، نجد فيها كثيراً من المبادئ التي ينادي بها أصحاب المدارس الوصفية في القرن العشرين، من البنويين والتحويليين.

فمن مبادئ المدرسة البنوية مثلاً: وصف الواقع اللغوي، من خلال السماع عن أصحاب اللغة أنفسهم. ولم يكن هذا المبدأ غائباً عن نحاة العربية؛

«تهذيب اللغة»، وقال في مقدمة هذا الكتاب: «فبقيت في إسماعهم دهرًا طويلاً، وكنا نشقى الدهناء، ونترجع الصمّان، وننقيظ الستارين، وأسفدت من مخاطباتهم ومحاوره بعضهم بعضاً ألفاظاً جمة، ونوادير كثيرة، أوقعت أكثرها في موقعها من الكتاب».

ويمثل كتابه هذه الفوائد، التي سمعها بنفسه من البدو، كقوله مثلاً: «وسماعي من العرب في الاكتفاد أنه الجراد التي ظهرت أجنحتها، ولمّا نظرت بعد، فهي تنقز من الأرض نقزاً»⁽³⁷⁾.

وهذا ابن جني (المتوفى سنة 392 هـ) يروي في كتبه عن بعض الأعراب، كقوله مشيراً إلى بعض جلساته مع أبي عبد الله محمد بن العساف الشجري التميمي، الذي كان يعجب بفصاحته، ويلتذ بمطاولته الحديث، ويجري على العادة معه في إيقاظ طبعه، واقتداح زناد فطنته⁽³⁸⁾: «وسألته يوماً فقلت له: كيف تجمع (دكاناً)؟ فقال: دكاكين. قلت: فسرّحاناً؟ قال: سراحين. قلت: فقرطانا؟ قال: قراطين. قلت: فعثاناً؟ قال: عثانون. فقلت له: هلاً قلت أيضاً: عثامين؟ قال: أيش عثامين؟! رأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبداً»⁽³⁹⁾.

وقد اختلط وصف الواقع اللغوي عند كثير من النحاة العرب بالتفسير والتعليل، ولكننا لا نعدم هنا وهناك في بعض الأحيان، ميلاً إلى الوصف المحض. الذي يثبت الظاهرة اللغوية، كما ذكرها أصحابها من العرب؛ فقد روي عن الكسائي مثلاً أنه سئل يوماً بحضرة يونس بن حبيب: لم لا يجوز: أعجني أئهم؟ قام؟ فقال: أي كذا خلقت؟! ومراد الكسائي أن «أي» الموصولة لا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم عليها، كما في قوله تعالى: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَئِمَّهُمْ أَشَدُّ﴾ فاكتمى بوصف هذا الواقع اللغوي، ولم يحاول تعليل سلوك العربية هذا المسلك في استخدام «أي»⁽⁴⁰⁾. وهذا هو قمة المنهج الوصفي في العصر الحاضر.

فالسماح أصل من أصول الاحتجاج اللغوي عندهم. وكلنا نذكر أن الكسائي حين قدم إلى البصرة، فلقى الخليل بن أحمد وجلس في حلقة، قال له رجل من الأعراب كان في المجلس: تركت أسداً وتميماً وعندهما الفصاحة، وجئت إلى البصرة؟ فقال لل خليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي إلى البادية، وأخذ يسائل البدو عن لغتهم ويكتب عنهم ما يروونه. وتذكر المصادر أنه أنفذ خمس عشرة قنبلة من الخبر في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ⁽³⁵⁾.

وهذا كتاب سيبويه يمثل بتصرّحه بالسماح عن العرب، كقوله مثلاً: «سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب»^(202/1)، وكقوله: «كذا سمعنا العرب تنشده»^(214/1)، وقوله: «كذا سمعناه من العرب»^(250/1)، وقوله: «وسمعنا عربياً موثقاً بعربيته»^(451/1). وغير ذلك كثير كثير.

وأبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (المتوفى سنة 224 هـ) يملأ كتابه: «الغريب المصنف» بالرواية من الأعراب، كأبي الجراح العقيلي، والعذّيس الكناني، وأبي فقّس الأعرابي، وأبي علقمة الشقي، وأبي القعقاع الشكري، وثور النمري، وأبي جحوش الأعرابي⁽³⁶⁾.

ومثل ذلك نجده عند أبي عمرو الشيباني (المتوفى سنة 206 هـ) في كتابه: «الجيّ»، والفراء (المتوفى سنة 207 هـ)، والأصمعي (المتوفى سنة 216 هـ)، وابن السكيت (المتوفى سنة 244 هـ) في كثير من كتبهم التي بين أيدينا.

بلى لقد أتيح لبعض علماء القرن الرابع الهجري، محاوره بعض فصحاء الأعراب في عهدهم، والإفادة من هذه المحاورات في مؤلفاتهم. فهذا هو أبو منصور الأزهري (المتوفى سنة 370 هـ) يقع أسيراً في أيدي القرامطة، فتسنى له الفرصة لكي يختلط بالبدو والعرب الخلص، فنقل عنهم الكثير في معجمه:

والاهتمام بالشكل في المقام الأول، مع عدم الانصراف عن أخذ المعنى في الحسبان، هو أحد المبادئ المقررة عند النحويين، فقد كان «بلومفيلد» Bloomfield وهو من أتباع هذه المدرسة مثلاً، يقرر أن اعتبار المعاني يعدّ أضعف نقطة في دراسة اللغة⁽⁴¹⁾. والمتصفح للمؤلفات النحوية العربية، يرى هذا المبدأ هو المسيطر على الفكر النحوي عند النحاة العرب، منذ أيام سيويه. وما علاجهم للتعريف والتذكير، والتذكير والتأنيث، والافراد والتثنية والجمع، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وغير ذلك، إلا أثر من آثار المنهج الشكلي عند نحاة العربية، فنراهم على سبيل المثال يعربون: «انكسر الإناء» فعلاً وفاعلاً، مع أن الفاعل الحقيقي في المعنى لا وجود له في اللفظ، كما يعربون نحو: «خاصم محمد علياً» فعلاً وفاعلاً ومفعولاً، مع أن المفعول هنا فاعل في المعنى كذلك!

وإذا تركنا المدرسة النحوية إلى المدرسة التحويلية، نجد أنها تنادي في الوقت الحاضر بشيء من المبادئ التي فطن إليها نحاة العربية، وإن لم يسموها بالأسماء المعروفة الآن، عند أتباع هذه المدرسة. فمن مبادئ النحو التحويلي مثلاً: المبدأ الذي سمي في بعض التراجم العربية باسم: «البنية العميقة» Deep Structure و«البنية السطحية» Surface Structure ونؤثر نحن أن نسميه باسم: «التركيب المقصود» و«التركيب الظاهر»⁽⁴²⁾. وهذا هو ما عبر عنه نحاة العربية أحياناً بالأصل والفرع، أو ظاهر اللفظ والمراد منه.

ولنقف مثلاً عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾؛ لنرى كيف أحسن اللغويون العرب القدامى بالمراد من التركيب الظاهر للآية. يقول الزجاج: «وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾ الرفع لا غير، ورفعها بإضمار: لا تقولوا آلهتنا ثلاثة»⁽⁴³⁾. كما يقول القرطبي: «ولا تقولوا ثلاثة: معناها عند الزجاج:

ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة. وقال أبو علي (الفارسي): التقدير: ولا تقولوا هو ثالث ثلاثة، فحذف المبتدأ والمضاف»⁽⁴⁴⁾.

أما قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾، فيقلب فيه النحاة العرب أوجه النظر المختلفة، ليستخرجوا منه التركيب المقصود؛ فهذا هو المبرد يقول: «قول الله عز وجل: (انتهوا خيراً لكم): زعم الخليل أنه لما قال: انتهوا، علم أنه يدفعهم عن أمر، ويغريهم بأمر يجرهم عن خلافه، فكان التقدير: اتوا خيراً لكم. وقد قال قوم: إنما هو على قوله: يكن خيراً لكم. وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضمن الجواب ولا دليل عليه»⁽⁴⁵⁾.

أما القرطبي فيقول: «انتهوا خيراً لكم: خيراً منصوب عند سيويه بإضمار فعل، كأنه قال: اتوا خيراً لكم... ومذهب أبي عبيدة: انتهوا يكن خيراً لكم. قال محمد بن يزيد (المبرد): هذا خطأ؛ لأنه يضمن الشرط وجوابه (أي لأن التقدير: إن تؤمنوا يكن الإيمان خيراً لكم)، وهذا لا يوجد في كلام العرب. ومذهب الفراء أنه نعت لمحذوف. قال علي بن سليمان (الأخفش): هذا خطأ فاحش؛ لأنه يكون المعنى: انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم»⁽⁴⁶⁾.

أما فكرة «التوليد» وإنتاج عدد غير متناه من الجمل، بناء على القواعد الراسخة في عقل الجماعة المتكلمة بلغة ما، فإنها فكرة لم تكن غائبة عن ذهن نحاة العربية القدامى. وهذا هو عبد القاهر الجرجاني، صاحب «نظرية النظم» المعروفة في التراث النقدي العربي، يقول: «وإذا عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها. ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم

بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض.⁽⁴⁷⁾

كما يقول في موضع آخر: «واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت: أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحداً، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه هنا في حال، ما يضع بيساره هناك... وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء متفرقة»⁽⁴⁸⁾.

وقد عادت قضية العامل التي سخر منها ابن مضاء النحوي، وتابعه على ذلك مجموعة من الباحثين العرب المحدثين، متأثرين بمبادئ المدرسة البنيوية - عادت مرة أخرى إلى الظهور عند التحويليين، بصورة تكاد تقترب مما كان عند نحاة العربية، وهم يربطون بين هذه القضية وقضايا أخرى كثيرة، التفت إليها نحاة العربية، كالحذف والتقدير، والتقديم والتأخير، وغير ذلك.

ففي جملة مثل: «محمد أراد أن يسافر»، يقول التحويليون إن الفاعل للفعل: «يسافر» محذوف، يدل عليه: «محمد» السابقة. وهذا هو عين ما يذكره نحاة العربية، حين يقولون إن الفاعل في: «يسافر» ضمير يعود على: «محمد».

وانظر إلى سيبويه يتحدث عن حذف المبتدأ؛ فيقول: «هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني عليه مظهراً؛ وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص؛ فقلت: عبْدُ الله ورَبِّي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو: هذا عبد الله»⁽⁴⁹⁾. فجملة: «عبْدُ الله ورَبِّي» هي التركيب الظاهر، والتركيب المقصود فيها هو: «ذاك عبد الله ورَبِّي» تماماً كم يرى التحويليون. وتمتلىء كتب النحو العربي بقضايا ترتيب الجملة،

والتقديم والتأخير، وتقدير الأصل والفرع، ووجوب صورة معينة وجواز أخرى. وذكّرنا هذا بما يعرفه التحويليون تحت اسم: «الجملة النواة» (Kernelsentences) و«الجملة غير النواة» Nonkernelsentences⁽⁵⁰⁾.

ويكفي أن نذكر هنا كذلك بما يقوله نحاة العربية، من وجوب ثبات جملة: «ضرب موسى عيسى» على هذا النحو، إن أريد لموسى أن يكون فاعلاً، ولعيسى أن يكون مفعولاً، وجواز أن يقال: «ضرب محمد علياً» و«ضرب علياً محمد». وليس بعيداً عن هذا ردّهم لمثل قوله تعالى: «واشتعل الرأس شيباً» إلى: واشتعل شيب الرأس، وقوله تعالى: «وفجّرنا الأرض عيونا» إلى: وفجّرنا عيون الأرض، وقوله عز وجل: «أنا أكثر منك مالا» إلى: مالي أكثر من مالك، إلى غير ذلك مما سموه بالتمييز المحول عن الفاعل أو المفعول أو المبتدأ.

وقد ذكرنا بعض هذا بما تقول به النظرية التحويلية التوليدية، من أن بعض الصور اللغوية للجملة التي تبدو متغايرة، تشوّل عن طريق التحويل إلى تركيب مستتر واحد (من حيث النظم لا من حيث الدلالة أو الأصوات)؛ فإن الجملة: «أبو محمد قادم» و«محمد قادم أبوه» و«محمد أبوه قادم» و«قدم أبو محمد» و«محمد قدم أبوه» و«محمد أبوه قدم»، تشوّل إلى تركيب مستتر واحد هو: «أبو محمد قدم».

ومثل ذلك في نحو: «ضربت محمداً» و«أنا ضربت محمداً» و«ضربت أنا محمداً» و«محمداً ضربت» و«محمداً ضربته» و«محمد ضربته» فإنها تشوّل كلها إلى تركيب مستتر واحد هو: «أنا ضرب محمداً»!

ويطول بنا القول، لو ذهبنا نعدد الأمثلة على سبق علماء اللغة العرب القدامى لبعض قضايا النظريات اللغوية الحديثة، وأنهم في هذا الذي سبقوا به العصر الحاضر بمئات السنين، يستحقون أن يوصفوا بحق

بأنهم «قدماء معاصرون».

غير أنني أحب أن ألقت النظر هنا إلى أمر مهم جداً، وهو أن هناك من قد يفهم كلامي هذا على أنني من التراثيين السلفيين، الذين يؤمنون بأن اللغويين العرب قد سبقوا إلى كل شيء، وأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأنه قد وُضِعَ القلمُ وجفت الصحف في الدرس اللغوي، إلى غير ذلك مما نسمعه هنا أو هناك.

ولكنني في الحقيقة: ممن يدعو وبالبحاح شديد إلى أن نفتح عيوننا على كل جديد، وأن ندرسه، وأن نتأمله، شأن علمائنا القدامى مع التراث الإغريقي والسريرياني، عندما نقله المترجمون في العصر العباسي الأول إلى العربية.

ولي في هذا المقام عبارة لا أمل من تكرارها، وهي: «قولوا في المقول وأعملوا المعقول في المنقول». كما أقول دائماً: «إننا واللغويين العرب القدامى سواء أمام النصوص اللغوية، أما تفسيراتهم لهذه النصوص، فقد نتفق معهم فيها وكثيراً ما نختلف».

ولنا في السلف الصالح من علماء العربية خير قدوة وأعظم مثل؛ فهذا هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، يقول عندما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقليل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك: «إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت، فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له. ومثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجبية النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها... فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعل كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم

الباني للدار فَعَلَّ ذلك للعة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فَعَلَهُ لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة كذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحوي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها»⁽⁵¹⁾.

كما يقول ابن جني عن النحو «إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِقَ له عن علة صحيحة وطريق نهجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو وفكره»⁽⁵²⁾.

ويؤكد الفخر الرازي ذلك بوضوح فيقول: «إن الذين يجزمون بوجوب موافقة الأولين في كل قليل وكثير، ويحرمون مفارقتهم في التفسير والقسطمير، يعلمون أن أولئك المتقدمين كانوا في بعض المواضع لمقدميهم مخالفين، وعلى كلامهم معترضين، وعن مقالاتهم معترضين، وبذلك مضرّحين لا معترضين. فإن كان ذلك مردوداً غير مقبول، فقد صار المتقدم مقدوحاً فيه لمخالفته متقدميه، واعتراضه على كلام معلميه. وإن كان ذلك مشرباً هنيئاً، ومنهجاً سنيئاً، ونحن - بزعم هذا المقلد - مأمورون باقتفاء آثارهم، والاهتداء بأنوارهم، فقد صارت طريقتنا في التعمق في المضائق، والخوض في لجج بحار الدقائق، [التي ربما تأدت مصادمات شعبها ونهاياتها، واصطكاكات أواخرها وغاياتها، إلى ترك بعض المقبولات، والإعراض عن بعض المشهورات] - هي المقصود القويم، والصراف المستقيم. فصار فتواهم بوجوب اتباع الأولين موجباً عليهم ترك ذلك، والتمسك بالأدلة والبراهين»⁽⁵³⁾.

ومن كل هذا الذي سبق نرى ضرورة التعمق في الدرس اللغوي الحديث، وألا نصم أذاننا عن الاستماع إلى كل جديد يأتي به هذا الدرس اللغوي. وهنا أستعير كلمة سبقني إليها أخي الدكتور عبده الراجحي، حين قال: «إن الدعوة إلى رفض المناهج

في ذلك إلى ركن ركين من التراث العربي، إنهم يسيئون إلى هذا الدرس اللغوي الحديث أما إساءة، عندما يكتبون بلغة خاصة بهم، وتعبيرات هي بنعيق الغربان والبوم أشبه؛ لأنها في بعدها عن اللغة التي يقرأ بها العرب ويفهمون، تساوي بُعْدَهُم هم عن تراث هذه اللغة، الذي يعين كثيراً في تقريب النظريات اللغوية الحديثة إلى عقول شيوخ العربية. والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

اللغوية الحديثة، دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة غير إنسانية، ولا أشك لحظة في أنها ضارة بالعربية نفسها. ومن الضروري أن نفيدها مما يطوره الناس، وأن نشارك نحن في هذا التطوير، ولا أشك لحظة أيضاً في أن المناهج الحديثة - مع إدراكنا أصول النحو العربي - تقدّم فهما أفضل للعربية⁽⁵⁴⁾. وأحب أن أقف قليلاً عند الجملة الأخيرة في كلام الدكتور عبده الراجحي، فأقول لهؤلاء الذين يهجمون على الدرس اللغوي الحديث، ويُفتنون به، ولا يأوون

الحواشي

(1) انظر: De Saussure, Course in General Linguistics, p. 232.

(2) الإحكام في أصول الأحكام 32/1.

(3) مستقبل اللغة العربية 13 - 14 وانظر: فصول في فقه العربية 95 - 96؛ 164.

(4) مقدمة ابن خلدون 648.

(5) العين للخليل بن أحمد 232/1.

(6) انظر: الزينة في الكلمات الإسلامية، لأبي حاتم الرازي 77/1.

(7) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 425/1.

(8) تفسير أسماء الله الحسنى، للزجاج 30.

(9) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم 30/1.

(10) التعريف والإعلام 11.

(11) البحر المحيط 162/4.

(12) دروس في علم أصوات العربية 145.

(13) مفاتيح العلوم للخوارزمي 31.

(14) سر صناعة الإعراب 19/1.

(15) المنصف، لابن جني 213/1 وانظر كذلك: الخصائص 315/2.

(16) انظر: كتاب سيبويه 312/1 وشرح الأشموني على الألفية 34/1.

(17) المنصف 69/1.

(18) الخصائص 65/3.

(19) الخصائص 240/3.

(20) أمالي السهيلي 24.

(21) الخصائص 240/3.

(22) الاقتراح، للنسيوطي 52.

(23) الخصائص 50/2 - 51.

- (24) انظر كتابنا: فصول في فقه العربية 193 - 226.
- (25) انظر: ديوانه من 10/46 ص 294 ولسان العرب (جنن) 249/16 وعبث الوليد 69 وديوان أبي عجمن الثقفي 106 ويروى البيت كذلك: «إذا ما العوالي بالعبيط احأرت» في الخصائص 126/3؛ 148/3 وألف باء للبلوى 123/2.
- (26) انظر: ديوانه من 8/92 ص 349 وفيه: «السقاء» بالهمز، وهو تحريف تشاغل محققه عن إصلاحه بذلك الهراء الذي كتبه في مقدمة الديوان!
- (27) البيت في اللسان (شعل) 376/13 وشرح ابن يعيش للمفصل 130/9 وسر صناعة الإعراب 83/1 وشرح شواهد الشافية 169/4 والمتع لابن عصفور 321/1 وألف باء للبلوى 123/2.
- (28) النخلة لأبي حاتم 10.
- (29) تهذيب اللغة 682/15 وانظر كذلك: لسان العرب 10/1.
- (30) تهذيب اللغة 422/10 وانظر: اللسان (صمك) 344/12.
- (31) تهذيب اللغة 377/13.
- (32) تهذيب اللغة 409/8.
- (33) مقاييس اللغة 45/3.
- (34) الفائق للزمخشري 462/1.
- (35) انظر مصادر هذه القصة في هامش: «ما تلحن فيه العامة» للكسائي 13.
- (36) انظر: فصول في فقه العربية 260.
- (37) تهذيب اللغة 145/10.
- (38) انظر هذا الوصف لابن الشجري، على لسان ابن جني، في معجم الأدباء 105/12.
- (39) الخصائص 242/1.
- (40) انظر في هذه القصة: أخبار النحويين البصريين 27 وأوضح المسالك 27 والخصائص 292/3.
- (41) انظر كتابه: Language 140.
- (42) انظر كتابنا: المدخل إلى علم اللغة 190.
- (43) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج 148/2.
- (44) تفسير القرطبي 23/6.
- (45) المقتضب للمبرد 183/3 وانظر أيضاً: البيان في غريب إعراب القرآن 279/1.
- (46) تفسير القرطبي 25/6.
- (47) دلائل الإعجاز 87.
- (48) دلائل الإعجاز 93.
- (49) الكتاب لسيبويه 279/1.
- (50) انظر كتابنا: المدخل إلى علم اللغة 189.
- (51) انظر: الإيضاح في علل النحو 66 والاقتراح للسيوطي 57.
- (52) الخصائص 189/1.
- (53) المباحث المشرقية 4/1.
- (54) النحو العربي والدرس الحديث 160.

مصادر البحث

- 1- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم - القاهرة (مطبعة الإمام) بلا تاريخ.
- 2- أخبار النحويين البصريين، للسرياني - تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي وطه الزيني - القاهرة 1955 م.
- 3- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي - حيد آباد الدكن بالهند 1359 م.
- 4- ألف باء، لأبي الحجاج البلوي - القاهرة 1278 هـ.
- 5- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه - تحقيق محمد إبراهيم البنا - القاهرة 1970 م.
- 6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة 1949 م.
- 7- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق مازن المبارك - القاهرة 1959 م.
- 8- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي - مطبعة السعادة بالقاهرة 1328 هـ.
- 9- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري - تحقيق طه عبد الحميد طه - القاهرة 1969 - 1970 م.
- 10- التعريف والإعلام بما أهم في القرآن من الأساء والأعلام، للسهيلي - القاهرة 1938 م.
- 11- تفسير أسماء الله الحسنى، للزجاج - تحقيق أحمد يوسف الدقاق - بيروت 1986 م.
- 12- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي - القاهرة 1967 م.
- 13- تهذيب اللغة، للأزهري - تحقيق الشيخ عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة 1964 - 1967 م.
- 14- الخصائص، لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - القاهرة 1952 - 1956 م.
- 15- دروس في علم أصوات العربية، لجان كانتينو - ترجمة صالح قرامدي - تونس 1966 م.
- 16- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق الشيخ محمود شاكر - القاهرة 1984 م.
- 17- ديوان الخطيئة - تحقيق نعمان أمين طه - القاهرة 1958 م.
- 18- ديوان كثير عزة - تحقيق إحساس عباس - بيروت 1971 م.
- 19- ديوان أبي محجن الثقفي - تحقيق امتياز على عرشي - مجلة ثقافة الهند/ سبتمبر 1952 م.
- 20- الزينة، لأبي حاتم الرازي - تحقيق حسين الهمداني - القاهرة 1957 - 1958 م.
- 21- سر صناعة الإعراب، لابن جني - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة 1954 م.
- 22- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - مطبعة: عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ).
- 23- شرح شواهد الشافية، لعبد القادر البغدادي - تحقيق محمد الزفاف وآخرين - القاهرة 1356 هـ.
- 24- شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري - المطبعة المنيرية بالقاهرة (بلا تاريخ).
- 25- عبث الوليد، لأبي العلاء المعري - القاهرة 1970 م.
- 26- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق الدكتور عبد الله درويش - بغداد 1967 م.
- 27- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة 1945 - 1948 م.
- 28- فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة 1983 م.
- 29- الكتاب، لسيبويه - بولاق 1316 - 1317 هـ.
- 30- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي - بولاق 1300 - 1307 هـ.
- 31- ما تلحن فيه العامة، للكسائي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة 1983 م.
- 32- المباحث المشرقية، لفخر الدين الرازي - حيدر آباد الدكن بالهند 1924 م.
- 33- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة 1982 م.
- 34- مستقبل اللغة العربية المشتركة، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة 1960 م.
- 35- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج - تحقيق عبد الجليل شلبي - بيروت 1973 م.

-
- 36 - معجم الأدباء، لياقوت الحموي - نشر أحمد فريد رفاعي - القاهرة 1936 م .
- 37 - مفاتيح العلوم، للخوارزمي - القاهرة 1342 هـ .
- 38 - مقاييس اللغة، لابن فارس - تحقيق الشيخ عبد السلام هارون - القاهرة 1366 - 1371 هـ .
- 39 - المقتضب، لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة 1963 - 1968 م .
- 40 - المقدمة، لابن خلدون - القاهرة 1327 هـ .
- 41 - المتع في التصريف، لابن عصفور - تحقيق فخر الدين قباوة - حلب 1970 م .
- 42 - المنصف، لابن جنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة 1954 م .
- 43 - النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، للدكتور عبده الراجحي - الإسكندرية 1988 م .
- 44 - النخلة، لأبي حاتم السجستاني - تحقيق المستشرق لاغومينا - روما 1891 م .
- 45 - Bloomfield, Language, London 1973
- 46 - De Saussure, Course in General Linguistics, translated from the French by Wade Baskin, London 1980.